الفهرس

توطئة 5

مقدمة 7

القسم الأول
تنازع القوانين

مقدمة 11

1. ـ مدرسة الأحوال الإيطالية القديمة 14

2. ـ نظرية أقليمية القوانين 15

أ. ـ المدرسة الفرنسية 15

ب. ـ المدرسة الهولندية 16

ج. ـ المدرسة الأنكلوأميريكية 17

3. ـ نظرية شخصية القوانين (فقه **Mancini**) 18

4. ـ نظرية الفقيه الألماني «ساڤيني» 19

الباب الأول ـ قاعدة التنازع

الفصل الأول ـ مميزات قاعدة التنازع 23

الفرع الأول. ـ الطابع الإرشادي 23

الفرع الثاني. ـ ازدواجية الجانب 23

الفرع الثالث. ـ الطابع الحيادي 25

Scanned by CamScanner

الفصل الثاني ـ عناصر قاعدة التنازع 27
الفرع الأول. ـ الفكرة المسندة 27
الفرع الثاني. ـ ضابط الإسناد 28
الفرع الثالث. ـ القانون المسند إليه 32
الفصل الثالث ـ شروط تطبيق قاعدة التنازع 33
الفرع الأول. ـ الطابع الخاص للعلاقة موضوع النزاع 33
الفرع الثاني. ـ اتصال العلاقة بأكثر من نظام قانوني 34
الفصل الرابع ـ مصادر قاعدة التنازع 37
الفرع الأول. ـ التشريع 37
الفرع الثاني. ـ المبادىء القانونية العامة 39
الفرع الثالث. ـ العرف 41
الفرع الرابع. ـ المعاهدات الدولية 42
الفرع الخامس. ـ الاجتهاد 43
الفرع السادس. ـ الفقه 44

الباب الثاني التكييف (أو التصنيف)

الفصل الأول ـ نشوء نظرية التكييف 47
الفرع الأول. ـ قضية ميراث المالطي 48
الفرع الثاني. ـ وصية الهولندي 49
الفرع الثالث. ـ زواج اليوناني الأرثوذكسي 51
الفصل الثاني ـ موضوع التكييف 53
الفرع الأول. ـ الاتجاه الأول 53
الفرع الثاني. ـ الاتجاه الثاني 53
الفرع الثالث. ـ الاتجاه الثالث 54

Scanned by CamScanner

الفصل الثالث ـ القانون الذي يحكم التكييف 57
الفرع الأول. ـ التكييف طبقاً لقانون القاضي 57
الفرع الثاني. ـ التكييف وفقاً للقانون الذي يحكم النزاع 61
الفرع الثالث. ـ التكييف وفقاً للقانون المقارن 62
الفصل الرابع ـ القانون الذي يحكم التكييف في لبنان 65
الفرع الأول. ـ موقف الفقه 65
الفرع الثاني. ـ موقف الاجتهاد 68
الفرع الثالث. ـ تحديد مفهوم قانون القاضي 73
الفرع الرابع. ـ تطويع الفئات القانونية الداخلية 74

الباب الثالث ـ الإحالة

الفصل الأول ـ نظرية الإحالة 83
الفرع الأول. ـ نطاق الإحالة 84
الفرع الثاني. ـ أنواع الإحالة 86
الفقرة الأولى. ـ الإحالة من الدرجة الأولى (الرد) 86
الفقرة الثانية. ـ الإحالة من الدرجة الثانية 87
الفقرة الثالثة. ـ تقييم الإحالة 88
الفصل الثاني ـ الإحالة في القانون اللبناني 97
الفرع الأول. ـ موقف المشترع اللبناني من الإحالة 97
الفرع الثاني. ـ موقف الاجتهاد اللبناني من الإحالة 97
الفقرة الأولى. ـ المرحلة الأولى 98
الفقرة الثانية. ـ المرحلة الثانية 100
الفصل الثالث ـ إشكالية الإحالة 109
الفرع الأول. ـ الطابع الوظيفي للإحالة 109

Scanned by CamScanner

الفقرة الأولى. ـ نظرية الحل الوظيفي 109
الفقرة الثانية. ـ التطبيقات العملية للحل الوظيفي للإحالة 113
النبذة الأولى. ـ في الموجبات غير العقدية 113
النبذة الثانية. ـ في الأموال 114
النبذة الثالثة. ـ في مسائل الأحوال الشخصية 115
النبذة الرابعة. ـ في قانون الإرادة 116
النبذة الخامسة. ـ في شكل التصرف 119
النبذة السادسة. ـ في الحالة التي يتعلق بها الأمر بقاعدة تنازع ذا صفة موضوعية 120
الفرع الثاني. ـ الصعوبات العملية التي يواجهها قاضي الإحالة 121
الفقرة الأولى. ـ تعذر الوقوف على مضمون القانون الأجنبي 121
الفقرة الثانية. ـ صعوبة تطبيق منهجية القانون الخاص بالعلاقة 122
الفقرة الثالثة. ـ مشكلة «الوقوع في الحلقة المفرغة» 122
الفقرة الرابعة. ـ مشكلة الإحالة إلى قوانين دولة متعددة الشرائع 124

الباب الرابع ـ تطبيق القانون الأجنبي

مقدمة 81
الفصل الأول ـ أساس تطبيق القانون الأجنبي 131
الفرع الأول. ـ نظرية احترام الحقوق المكتسبة 131
الفرع الثاني. ـ الطابع الواقعي للقانون الأجنبي 132
الفرع الثالث. ـ الطابع القانوني للقانون الأجنبي 133
الفصل الثاني ـ وضع القانون الأجنبي أمام القاضي الوطني 135
الفرع الأول. ـ القانون الأجنبي أمام قضاة الأساس 135
الفقرة الأولى. ـ إثبات القانون الأجنبي 135

Scanned by CamScanner

النبذة الأولى ـ عبء إثبات القانون الأجنبي 136
النبذة الثانية. ـ طرق إثبات القانون الأجنبي 144
النبذة الثالثة. ـ سلطة القاضي اللبناني في تطبيق القانون الأجنبي 153
الفقرة الثانية. ـ تعذر إثبات مضمون القانون الأجنبي 160
الفرع الثاني. ـ القانون الأجنبي أمام محكمة التمييز 166
الفقرة الأولى. ـ الرقابة على تطبيق قاعدة التنازع 166
الفقرة الثانية. ـ الرقابة على التكييف 166
الفقرة الثالثة. ـ الرقابة على تطبيق قاعدة التنازع الأجنبية 167
الفقرة الرابعة. ـ رفض الرقابة على تطبيق وتفسير القانون الأجنبي 167
الفقرة الخامسة. ـ الاستثناءات على مذهب رفض الرقابة على القانون الأجنبي من قبل المحكمة العليا سنعرض لها تباعاً 168
النبذة الأولى. ـ مراقبة التعليل التي تتطلب مراقبة التفسير 168
النبذة الثانية. ـ الرقابة من خلال احترام مبدأ الوجاهية 169
النبذة الثالثة. ـ مراقبة تفسير القانون الأجنبي من خلال فكرة التشويه 170
الفقرة الرابعة. ـ مراقبة الخطأ في تفسير القانون الأجنبي من قبل محكمة التمييز اللبنانية كمحكمة أساس بعد النقض 173

الباب الخامس ـ التحايل على القانون

الفصل الأول ـ شروط التحايل على القانون 181
الفرع الأول. ـ التغيير الإرادي لضابط الإسناد 181
الفرع الثاني. ـ نية الغش 186
الفصل الثاني ـ أثر التحايل على القانون 187
الفرع الأول. ـ أثر التحايل الذي يتخذ فيه التغيير شكل الواقعة المادية .. 187
الفرع الثاني. ـ أثر التحايل الذي يتخذ فيه التغيير شكل العمل القانوني . 188

Scanned by CamScanner

الباب السادس ـ النظام العام

الفصل الأول ـ النظام العام الحمائي 199

الفرع الأول. ـ مفهوم النظام العام الحمائي 200

الفرع الثاني. ـ شروط الدفع بالنظام العام الحمائي 210

الفرع الثالث. ـ الآثار العادية للدفع بالنظام العام الحمائي 213

النبذة الأولى. ـ الأثر السلبي للدفع بالنظام العام الحمائي 213

النبذة الثانية. ـ الأثر الإيجابي للدفع بالنظام العام الحمائي 217

الفرع الرابع. ـ الآثار المخففة للدفع بالنظام العام الحمائي 223

الفصل الثاني ـ النظام العام الوقائي (القوانين ذات التطبيق الفوري) 231

الفرع الأول. ـ مفهوم القوانين الحتمية التطبيق 232

الفرع الثاني. ـ العلاقة بين منهجية القوانين الحتمية التطبيق ومنهجية التنازع 234

الباب السابع ـ الحلول الوضعية لتنازع القوانين

الفصل الأول ـ الأحوال الشخصية 239

الفرع الأول. ـ القانون الذي يحكم الأحوال الشخصية 240

الفقرة الأولى. ـ تحديد مركز الشخص 240

الفقرة الثانية. ـ الصعوبات التي تعترض تحديد مركز الشخص 242

الفرع الثاني. ـ مضمون فئة الأحوال الشخصية 245

الفقرة الأولى. ـ النظام الفردي للأشخاص 245

النبذة الأولى. ـ الأهلية 245

النبذة الثانية. ـ الاسم 254

النبذة الثالثة. ـ الفقدان 255

الفقرة الثانية. ـ النظام العائلي للأشخاص 256

Scanned by CamScanner

النبذة الأولى. ـ الزواج 257
النبذة الثانية. ـ البنوة 280
النبذة الثالثة. ـ التبني 280
الفصل الثاني ـ التركات 283
الفرع الأول. ـ القانون الواجب التطبيق على الإرث والوصية 283
الفقرة الأولى. ـ عناصر الاتصال الأساسية في الإرث والوصية 283
الفقرة الثانية. ـ تحديد عنصر الإسناد الأساسي في الإرث والوصية 284
النبذة الأولى. ـ الواقع التاريخي 286
النبذة الثانية. ـ السياسة التشريعية 289
الفرع الثاني. ـ نطاق القانون الواجب التطبيق على الإرث والوصية 290
الفقرة الأولى. ـ تحديد نطاق القانون الواجب التطبيق على الإرث والوصية 290
النبذة الأولى. ـ شروط استحقاق الإرث 290
النبذة الثانية. ـ أصول انتقال الإرث 292
الفقرة الثانية. ـ مدى القانون الواجب التطبيق على الإرث والوصية 292
النبذة الأولى. ـ الحدود العامة للقانون الواجب التطبيق 293
النبذة الثانية. ـ الحدود الخاصة للقانون الواجب التطبيق 294
الفصل الثالث ـ الأحوال العينية 305
الفرع الأول. ـ تحديد موقع المال 306
الفقرة الأولى. ـ تعقيدات تحديد الموقع المادي للمال 307
النبذة الأولى. ـ عدم وجود موقع مادي ثابت للمال 307
النبذة الثانية. ـ وجود مواقع مادية متعددة للمال 309
النبذة الثالثة. ـ وجود موقع مادي للمال لا يخضع للسيادة 309

Scanned by CamScanner

الفقرة الثانية. ـ عدم وجود موقع مادي محدد للمال 310
النبذة الأولى. ـ الحقوق الخارجة عن الذمة المالية 310
النبذة الثانية. ـ الحقوق الفكرية 311
الفرع الثاني. ـ نطاق تطبيق قانون موقع المال 316
الفقرة الأولى. ـ خضوع الحقوق العينية إلى قانون الموقع. 316
الفقرة الثانية. ـ خضوع طرق اكتساب الحقوق العينية إلى قانون الموقع . 318
النبذة الأولى. ـ الطرق العادية 318
النبذة الثانية. ـ الطرق غير العادية 318
الفصل الرابع ـ الأعمال القانونية وغير القانونية 325
الفرع الأول. ـ قاعدة المكان 325
الفقرة الأولى. ـ قاعدة المكان في العمل القانوني 325
النبذة الأولى. ـ طبيعة قاعدة الشكل 326
النبذة الثانية. ـ حدود قاعدة الشكل 330
الفقرة الثانية. ـ قاعدة المكان في العمل غير القانوني. 335
النبذة الأولى. ـ أساس القاعدة 336
النبذة الثانية. ـ أعمال القاعدة 338
الفرع الثاني. ـ قاعدة الإرادة 345
الفقرة الأولى. ـ مفهوم قانون الإرادة 346
النبذة الأولى. ـ دور الإرادة 346
النبذة الثانية. ـ كيفية تحديد قانون الإرادة 358
الفقرة الثانية. ـ نطاق قانون الإرادة 362
النبذة الأولى. ـ موضوع قانون الإرادة 363
النبذة الثانية. ـ مدى قانون الإرادة 366

Scanned by CamScanner

القسم الثاني
الاختصاص القضائي الدولي وآثار الأحكام والسندات والقرارات التحكيمية الأجنبية في لبنان

العنوان الأول. ـ شروط نفاذ الأحكام الأجنبية في لبنان

الباب الأول ـ الاختصاص القضائي الدولي

الفصل الأول ـ القواعد العامة للاختصاص القضائي الدولي 377

الفرع الأول ـ الدعاوى المتعلقة بمال واقع في لبنان 380

الفرع الثاني ـ الدعاوى المتعلقة بعقد أبرم في لبنان واشترط تنفيذه أو تنفيذ أحد الالتزامات الرئيسية الناشئة عنه في لبنان 381

الفرع الثالث ـ الدعاوى المتعلقة بعقد تمثيل تجاري 383

الفرع الرابع ـ الدعاوى المتعلقة بصحة أو بمخالفة امتياز ممنوح 384

الفرع الخامس ـ الطلبات الرامية إلى اتخاذ تدبير مؤقت أو احتياطي يتم في لبنان 385

الفرع السادس ـ الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية 385

الفقرة الأولى ـ الحالة العامة 386

الفقرة الثانية ـ الحالات الخاصة 386

الفرع السابع ـ الدعاوى المتعلقة بالإفلاس 389

الفرع الثامن ـ الدعاوى المتعلقة بالإرث 391

الفرع التاسع ـ الاختصاص المرتكز على قاعدة مقام المدعى عليه 393

الفرع العاشر ـ اختصاص المحاكم اللبنانية المقرر بصورة احتياطية 393

الفصل الثاني ـ القواعد الاستثنائية للاختصاص القضائي الدولي 395

الفرع الأول ـ المستفيدون من الحصانات 395

الفقرة الأولى ـ أعضاء السلك الدبلوماسي 395

Scanned by CamScanner

الفقرة الثانية ـ القناصل 396
الفقرة الثالثة ـ رؤساء الدول 398
الفقرة الرابعة ـ الدول 399
الفقرة الخامسة ـ المنظمات الدولية 402
الفرع الثاني ـ طبيعة الحصانات 403
الفقرة الأولى ـ الدفع بالحصانة القضائية 403
الفقرة الثانية ـ التنازل عن الحصانة القضائية 405
الفصل الثالث ـ طبيعة قواعد الاختصاص القضائي الدولي 409
الفرع الأول ـ الموقف العام 409
الفرع الثاني ـ الحالات الخاصة 410
الفقرة الأولى ـ سبق الادعاء 410
الفقرة الثانية ـ التلازم والمسائل الأولية وقاعدة الجزاء يعقل الحقوق ... 423

الباب الثاني ـ آثار الأحكام الأجنبية في لبنان

العنوان الأول. ـ شروط نفاذ الأحكام الأجنبية في لبنان

الفصل الاول ـ الرقابة على الاختصاص الدولي للقاضي الأجنبي 437
الفرع الاول. ـ القانون الوضعي 439
الفقرة الأولى. ـ مراقبة اختصاص القاضي الأجنبي طبقاً لقواعد اختصاصه 440
الفقرة الثانية. ـ الطابع الحصري للاختصاص اللبناني 445
الفرع الثاني. ـ انتقاد القانون الوضعي 452
الفقرة الأولى. ـ انتقاد الدور المعطى لقاعدة الاختصاص الأجنبية 452
الفقرة الثانية. ـ انتقاد الدور المعطى للاختصاص اللبناني الحصري 457
الفصل الثاني ـ رقابة القانون المطبق من القاضي الأجنبي 463

Scanned by CamScanner

الفرع الاول. ـ مراقبة الاختصاص التشريعي وصحة تطبيق القانون 465
الفقرة الأولى. ـ مراقبة الاختصاص التشريعي 465
النبذة الأولى. ـ الرقابة المفضية إلى رد حكم أجنبي صادر عن محكمة أجنبية مختصة 466
النبذة الثانية. ـ رقابة «استلحاق» الحكم الأجنبي 473
الفقرة الثانية ـ وسيلتا التخفيف 474
النبذة الأولى. ـ نظرية الاحالة 474
النبذة الثانية. ـ نظرية التكافؤ 475
الفقرة الثالثة. ـ رقابة حسن تطبيق القانون 477
الفرع الثاني. ـ الرقابة على غياب التحايل عل القانون 479
الفقرة الأولى. ـ دلائل التحايل على القانون 480
الفقرة الثانية ـ جزاء التحايل على القانون 484
الفصل الثالث ـ رقابة التطابق مع النظام العام 487
الفرع الاول. ـ ميدان تدخل النظام العام 490
الفقرة الأولى. ـ النظام العام الاجرائي العائد إلى اصدار الحكم الأجنبي 490
الفقرة الثانية. ـ النظام العام في الاساس المرتبط بمضمون الحكم الأجنبي 500
الفرع الثاني. ـ معيار تدخل النظام العام 503
الفقرة الأولى. ـ معيار النظام العام 503
النبذة الأولى. ـ مبدأ المفعول المخفف للنظم العام 503
النبذة الثانية. ـ الآلية الجديدة لتدخل النظام العام 506
الفقرة الثانية. ـ معيار تدخل النظام العام الطائفي 508
الفصل الرابع ـ المراجعة بالاساس 511

Scanned by CamScanner

الفرع الاول. ـ مدى وموضوع المراجعة في الاساس 514
الفقرة الأولى. ـ ميدان المراجعة بالاساس 514
الفقرة الثانية. ـ موضوع المراجعة 530
الفرع الثاني ـ انتقاد المراجعة بالاساس 534
الفقرة الأولى. ـ الحجج القانونية 534
الفقرة الثانية. ـ الحجج المستمدة من الممارسة العملية 535

العنوان الثاني. ـ دلائل فعالية الأحكام الأجنبية

الفصل الاول ـ آثار الأحكام الأجنبية المدلى بها بمعزل عن الصيغة التنفيذية 555
الفرع الاول. ـ طبيعة المفاعيل المستقلة عن الصيغة التنفيذية 556
الفقرة الأولى. ـ الاثر الواقعي للحكم الأجنبي 556
الفقرة الثانية. ـ قوة القضية المحكمة للاحكام الأجنبية 576
الفرع الثاني. ـ الرقابة المؤدية للاعتراف بالآثار بمعزل عن الصيغة التنفيذية 580
الفقرة الأولى. ـ شروط الرقابة 580
الفقرة الثانية. ـ أصول الرقابة 581
الفصل الثاني ـ الفعالية المثارة خلال دعوى الصيغة التنفيذية 599
الفرع الاول. ـ التمييز بين دعوى الصيغة التنفيذية ودعوى الاعتراف 600
الفقرة الأولى. ـ طبيعة دعوى الصيغة التنفيذية ودعوى الاعتراف 600
الفقرة الثانية. ـ النظام القانوني لدعوى الاعتراف ولدعوى الصيغة التنفيذية 602
الفرع الثاني. ـ اجراءات دعوى الصيغة التنفيذية 607
الفقرة الأولى. ـ الاختصاص 607
الفقرة الثانية. ـ تقديم طلب الصيغة التنفيذية 609
الفقرة الثالثة. ـ التوسع في موضوع الصيغة التنفيذية 612

Scanned by CamScanner

الفقرة الرابعة. ـ سير المحاكمة 620

الفرع الثالث. ـ آثار الحكم الفاصل بالصيغة التنفيذية 622

الفقرة الأولى. ـ آثار القرار المانح للصيغة التنفيذية 622

الفقرة الثانية. ـ آثار القرار الرافض للصيغة التنفيذية 623

الفصل الثالث ـ ممارسة الرقابة على صحة الحكم الأجنبي من قبل قاضي الصيغة التنفيذية 625

الفرع الاول. ـ دور كل من القاضي والفرقاء في ممارسة الرقابة 626

الفقرة الأولى. ـ رقابة قاضي الصيغة التنفيذية الحكمية 627

الفقرة الثانية. ـ دور ارادة الفرقاء 629

الفرع الثاني. ـ سلطة قاضي الصيغة التنفيذية على الواقعات 630

الفقرة الأولى. ـ تكييف ومراقبة الواقعات 631

الفقرة الثانية. ـ اثبات الواقعات 633

الفصل الرابع ـ الآثار الناشئة عن القرار التحكيمي الدولي 641

الفرع الأول. ـ حجية القضية المحكوم بها العائدة للقرار التحكيمي الدولي 641

الفرع الثاني. ـ الاعتراف بالقرار التحكيمي الدولي 643

الفقرة الأولى. ـ الشروط الواجب توافرها لمنح الاعتراف 644

الفقرة الثانية. ـ المحكمة المختصة بمنح الاعتراف والأصول التي تتبع لديها 645

الفرع الثالث. ـ تنفيذ القرار التحكيمي الدولي 646

الفقرة الأولى. ـ الشروط الواجب توافرها لإعطاء الصيغة التنفيذية 647

الفقرة الثانية ـ القاضي المختص بإعطاء الصيغة التنفيذية 651

Scanned by CamScanner

الفقرة الثالثة. ـ الشروط العامة لتنفيذ القرار التحكيمي الدولي 652

الفرع الرابع. ـ الاعتراف بالقرار التحكيمي وتنفيذه طبقاً لبعض لاتفاقيات الدولية 655

الفقرة الأولى ـ اتفاقية جنيف لعام 1927 655

الفقرة الثانية ـ اتفاقية نيويورك لعام 1958 656

الفصل الخامس ـ تنفيذ الأحكام الأجنبية وفقاً للمعاهدات الدولية 659

الفرع الأول ـ الاتفاق القضائي اللبناني السوري 660

الفقرة الأولى ـ الأحكام الجائز تنفيذها بمقتضى الاتفاق القضائي المذكور 660

الفقرة الثانية ـ شروط قبول طلب التنفيذ 665

الفرع الثاني ـ الاتفاق القضائي اللبناني الأردني 675

الفرع الثالث ـ اتفاقية تنفيذ الأحكام بين لبنان والكويت 676

الفرع الرابع ـ اتفاقية تبادل التعاون القضائي وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين بين لبنان وتونس 680

الفرع الخامس ـ اتفاقية تنفيذ الأحكام بين دول الجامعة العربية 682

الفرع السادس ـ الاتفاقية القضائية بين لبنان وإيطاليا 684

الفقرة الأولى ـ الأحكام الجائز تنفيذها والاعتراف بها بمقتضى الاتفاقية المذكورة 684

الفقرة الثانية ـ المرجع المختص بالنظر في طلب التنفيذ وفي إصدار القرار بشأنه والأصول المتبعة في ذلك ـ الشروط الشكلية لهذا الطلب 685

الفقرة الثالثة ـ الشروط الموضوعية لإعطاء الصيغة التنفيذية 686

الفقرة الرابعة ـ الآثار التي تنشأعن قرار الصيغة التنفيذية 687

Scanned by CamScanner

القسم الثالث

الجنسية وموقع الأجانب

الباب الأول ـ الجنسية

الفصل الأول ـ **النظام القانوني للجنسية** 693

الفرع الأول ـ **جنسية الأشخاص الطبيعيين** 693

الفقرة الأولى ـ اكتساب الجنسية 693

النبذة الأولى. ـ الجنسية الأصلية 693

النبذة الثانية. ـ الجنسية اللاحقة 702

الفقرة الثانية: زوال الجنسية 716

النبذة الأولى ـ فقد الجنسية 716

النبذة الثانية ـ إفقاد الجنسية 718

الفرع الثاني ـ جنسية الأشخاص المعنويين 720

الفقرة الأولى ـ جنسية الشركات 720

الفقرة الثانية ـ جنسية الجمعيات 727

الفصل الثاني ـ تنازع القوانين في مادة الجنسية 729

الفرع الأول ـ تعداد قوانين الجنسية في الجنسية الواحدة 729

الفقرة الأولى ـ تحديد المشترع لأثر القوانين الجديدة 729

الفقرة الثانية ـ عدم تحديد المشترع لأثر القوانين الجديدة 730

الفرع الثاني ـ تعدد الجنسيات في القوانين الواحدة 732

الفقرة الأولى ـ النظرة التقليدية إلى تنازع الجنسيات 733

الفقرة الثانية ـ النظرة الحديثة إلى تنازع الجنسيات 735

Scanned by CamScanner

الباب الثاني ـ موقع الأجانب

الفصل الأول ـ دخول الأجانب إلى لبنان، إقامتهم فيه وخروجهم منه 749

الفرع الأول ـ تنظيم إقامة الأجنبي في لبنان 752

الفقرة الأولى ـ شروط إقامة الأجنبي في لبنان 753

الفقرة الثانية ـ أنواع إقامة الأجنبي في لبنان 765

الفصل الثاني ـ الآثار المترتبة على إقامة الأجنبي في لبنان 777

الفرع الأول ـ الحقوق العامة للأجنبي 778

الفقرة الأولى ـ ممارسة الحرية الشخصية 779

الفقرة الثانية ـ الانتفاع بالمرافق العامة 780

الفقرة الثالثة ـ حق الأجنبي في التقاضي 781

الفرع الثاني ـ الحقوق الخاصة للأجنبي 783

الفقرة الأولى ـ الحقوق العائلية 784

الفقرة الثانية ـ حق الأجنبي في التملك 787

الفرع الثالث ـ واجبات الأجنبي 791

الفقرة الأولى ـ خضوع الأجنبي للضريبة 791

الفقرة الثانية ـ نزع الملكية للمنفعة العامة 792

الفقرة الثالثة ـ عدم الالتزام بأداء الخدمة العسكرية 792

الفصل الثالث ـ عمل الأجانب في لبنان 795

الفرع الأول ـ شروط الترخيص بالعمل للأجانب 797

الفقرة الأولى ـ وجوب الترخيص من وزارة العمل 798

الفقرة الثانية: الحصول على موافقة مسبقة للأجنبي المقيم خارج لبنان . 801

الفقرة الثالثة ـ المعاملة بالمثل 807

الفقرة الرابعة: الحصول على إجازة عمل 808

Scanned by CamScanner

الفرع الثاني.- الآثار المترتبة على منح الترخيص بالعمل 815
الفقرة الأولى.- الخضوع والاستفادة من أحكام قانون الضمان الاجتماعي 816
الفقرة الثانية.- صلاحية مجلس العمل التحكيمي في حل نزاع الأجنبي 824
الفقرة الثالثة - الخضوع لأحكام قانون العمل 826
الفقرة الرابعة.- الخضوع لقانون الموجبات والعقود 828
الفهرس 847

2008\1\772

Scanned by CamScanner